الضرائر ، حقيقتها ..أبعادها .. أثرها في الدرس النحوي بمعناه العام

د. مريم فرحان نافع مطلق العنزي
دكتوراة من جامعة الإسكندرية

العدد السادس والأربعون
يناير ٢٠١٦ م

ملخص البحث

يتعرض البحث للضرورات الشعرية وأثرها في الدرس النحوي بمعناه العام ، وما أنتجته المناظرات العلمية ، والخلافات بين المدارس النحوية ،من ثراء علمي . معرجا على قضايا مهمة تتمثل في :

- **الضرائر بين المنثور والمنظوم .**
- **الشعر بين ضرورة التعبير ، وضرورة التقعيد .**
- **آفاق الضرورة وأبعادها .**
- **انعكاسات الضرائر على الدرس النحوي .**

ويهدف من خلال هذه المحاور البحثية إلى الكشف والاستبيان عن الحقائق الآتية :

١- إبراز خصائص اللغة النثرية واللغة الشعرية ، وما أفرزته هذه الخصائص في الدراسة النحوية على وجه الخصوص.
٢- تجلية حقيقة الضرائر ، وآفاقها أبعادها ، في مقاصد العلماء
٣- توضيح الفرق بين الضرورة في معناها اللغوي ، ومعناها في لغة الشعر .
٤- توضيح أثر الضرائر على النحو ، ودارسيه ، وما أنتجه تناولها بالدراسة من إيجابيات وسلبيات على علم النحو.
٥- اهتمام العلماء بتلك الظاهرة اللغوية ، والتعرض لآرائهم ، وتقييمهم لها .

ويتعرض البحث في ثناياه إلى حقيقة الضرورة ، وآراء العلماء في تحديده لا سيما سيبويه ، وغيره من النحويين أمثال محمد بن مالك والشاطبي.
كما يتعرض للضرورات وأنواعها المختلفة ، وما يحسن منها وما يقبح ، وكونها بذلك التقسيم ، حافظة وداعمة لاطراد القانون اللغوي العام .
كما تعرض لأثر الضرائر في التناول النحوي العربي ، وما آثارته الضرائر من قضايا نحوية وما أثارته من خلاف واسع بين المدارس النحوية .
وينتهي البحث إلى النتائج التالية :

١- اكتشف علماؤنا الفرق بين خصائص اللغة النثرية ، واللغة الشاعرية ، وما تميزت به كل منهما ، وما تبيحه ، وما تحظره.

٢- أتاحت العربية في المستوى الشعري ، للشاعر أن يتصرف بعض التصرف الذي يجنبه التصادم بقانون النثر المعياري ، بشرط أن لا يخرج عن النظام العربي إلى الخطإ واللحن.

٣- أن الضرائر ظواهر لغوية ، لها ظلالها الإيجابية والسلبية على الدرس النحوي بمعناه العام .

٤- أن العربية أشدُّ اهتماما بالمعنى وجماله ؛ لذلك سمحت للشاعر بخرق القانون العام أحيانا ؛ لتحقيق الهدف الأسمى ، وهو المعنى ، في أجمل صوره التعبيرية .

٥- أن العلماء لم يفتحوا باب الضرائر على مصرعيه ؛ إذ أجازوه بشرط موافقة وجوه العربية ، وتقسيمهم الضرائر إلى حسنة وقبيحة .

٦- أن الضرورة الشعرية عند جمهور العلماء – خلافا لابن مالك – لا تتطابق مع الضرورة في معناها اللغوي.

٧- اختلاف العلماء في أنواع الضرائر ، فمنهم من قسَّمها قسمة ثُساعية ، ومنهم من قسمها قسمة سُباعية ، ومنهم من قسمها قسمة خماسية ، ومن من قسمها قسمة ثلاثية.

٨- ارتكاز الضرورة عند سيبويه على ثلاث ركائز ، الشبه ، الرد إلى الأصل ، التماس وجوه الإعراب.

٩- أثر الضرائر في مدرستي البصرة والكوفة ، وما أثارته بينهما من قضايا القياس والتعليل والتأويل .

ثم الخاتمة والتوصيات ومصادر البحث ومراجعه.

المقدمة

لقد اهتم العرب اهتمامًا بالغًا بلغتهم ، وبلغ هذا الاهتمام ذروته إذ كان نابعًا من شعور ديني ، وهمة متطلعة إلى حفظ لغة القرآن الذي نزل بلسانهم.

وقد كان من مظاهر الاهتمام باللغة شدة الاتباع والتقصي والاستقراء ، لجميع الظواهر اللغوية ، والوقوف عليها من مصادرَ موثوقة ، خوفا من أن يتطرق الدخيل إليها أو المخالف لنظامها ، فتفقد شيئا من خصائصها بأي عامل من عوامل التأثر السلبي.

وكان مما أسسوا له والتزموه ، تحديدهم للمصادر التي يستقون منها اللغة ، وتحديدهم للفترة الزمانية التي تُعدُّ مدة الصلاحية لهذه المصادر – باستثناء الكتاب والحديث– قبل تطرق العجمة واللحن إليها عن طريق الذين انضموا لهذا الدين الجديد من غير العرب .

فكانت المصادر هي الكتاب والشعر والحديث وما ورد على ألسنة الناس من أنواع المنثور لا سيما الأعراب ، وكانت مدة الصلاحية لغير المصدر المقدسين ، هي النصف الأول من القرن الثاني الهجري ، وهو ما يسمى بعهد الاحتجاج اللغوي .

وكان مما لاحظه العلماءأن للغة نظامًا مطردًا في متنها وقواعدها ، هذا النظام بمثابة الأطر الحافظة والضابطة لصحة الاستخدام على أسس وأصول تشتمل على معيارية صارمة .

لكنهم لا حظوا – أيضًا – أن لهذه اللغة الجليلة تسمُّحًا وتجوزًا في بعض مستوياتها ، وكانت ظاهرة التسمح تلك مختصة بالمنتوج الشعري بالدرجة الأولى(*)

وهو ما ما أطلق عليه الضرورةالشعرية أو الضرائر، وهو في المجمل يسمح للشاعر بالانحراف انحرافا ما عن القواعد العامة المطردة، مما يتيح له تحقيق أهدافا تعبيرية نتيجة التحررمن قيود اللغة العامة ، ويوفق من خلال هذا الانحراف من تحقيق قوانين الشعر المتمثلة في الوزن والقافية وجمال التعبير وتحقيق التأثير النغمي والموسيقي للشعر

و الضرورات الشعرية، أو الضرائر، أو الجوازات الشعرية هي رخص أعطيت للشعراء دون الناثرين في مخالفة قواعد اللغة وأصولها المألوفة، وذلك بهدف استقامة الوزن وجمال الصورة الشعرية، فقيود الشعر عدة، منها الوزن، والقافية، واختيار الألفاظ ذات الرنين الموسيقي والجمال الفني ؛ فيضطر الشاعر أحيانا للمحافظة على ذلك إلى الخروج على قواعد اللغة من صرف ونحو .

ومن خلال هذا البحث نحاول أن نلقي الضوء على الضرورة ، وحقيقتها وأبعادها ، وكيفية تناول العلماء لها ، واختلاف نظرهم فيها ، وما قرروه في شأنها ، وأثر على النحو العربي بمعناه العام .

والبحث يتخذ من العناصر الآتية مدرجا ؛ ليصل في النهاية إلى نتائج وتوصيات ، وهذه العناصر هي :-

- **الضرائر بين المنثور والمنظوم .**
- **الشعر بين ضرورة التعبير ، وضرورة التقعيد .**
- **آفاق الضرورة وأبعادها .**
- **انعكاسات الضرائر على الدرس النحوي .**
- **<u>أهمية البحث وأهدافه :</u>**

يهدف البحث إلى :

٦- إبراز خصائص اللغة النثرية واللغة الشعرية ، وما أفرزته هذه الخصائص في الدراسة النحوية على وجه الخصوص.
٧- تجلية حقيقة الضرائر ، وآفاقها أبعادها ، في مقاصد العلماء

٨- توضيح الفرق بين الضرورة في معناها اللغوي ، ومعناها في لغة الشعر .

٩- توضيح أثر الضرائر على النحو ، ودارسيه ، وما أنتجه تناولها بالدراسة من إيجابيات وسلبيات على علم النحو.

١٠- اهتمام العلماء بتلك الظاهرة اللغوية ، والتعرض لآرائهم ، وتقييمهم لها .

أولا : الضرائر بين المنثور والمنظوم

تواردت نصوص بتخصيص الضرورة بالمنظوم من الكلام ، دون منثوره ؛ فقد وجدناهم يصرحون بتقييدها بالشعر ، دون قسيمه ، فيقولون " الضرورة الشعرية " ؛ لأن النثر لا ضرورة له ، فهو معصوم من ضيق القوانين الشعرية الملزمة – وعلى رأسها الوزن – لذلك يعبرون عن النثر بـ"سعة الكلام ".

يقول الزمخشري "إنما يجوز في ضرورة الشعر دون حالِ الاختيار، وسَعَةِ الكلام"[١]فـ" سعة الكلام بخلاف ضرورة الشعر." [٢]

وبعض العلماء علل اختصاص الشعر دون النثر بهذه الظاهرة ؛ لكونه مقيدًا بالوزن ، وأي خلل في الوزن يزيله من المستوى الشعري ، يقول ابن عصفور :" اعلم أن الشعر ، لما كان كلاما موزونا ، يخرجه الزيادة فيه ، والنقص منه ، عن صحة الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر ، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام ، اضطرواإلى ذلك ، أم لم يضطروا إليه ؛ لأنه موضع ألفت فيه الضرائر " [٣](٣)

لكن لايمنع ذلك من وجود بعض التسمح والتجوز في النثر وإن شئت فقل :" الضرائر " النثرية ، يقول عباس حسن :"الشائع في أكثر الكتب النحوية أن "الضرورية" خاصة بالشعر وحده. لكن بعض المحققين لا يرون هذا التحديد الضيق، كما صرح: "ابن بري" في رسالته المطبوعة في نهاية: "مقامات الحريري"، يدافع بها عن صاحب المقامات، ويصحح كل ما أخذه عليها "ابن الخشاب البغدادي"، فقد صرح "ابن بري" بأن الضرورة ليست مقصورة على

الشعر وحده، وإنما تشمل السجع والفواصل أيضا. وفيما يلي نص كلامه "ص١١ من تلك الرسالة":

"اعلم أن للسجع ضرورة الشعر، وأن له وزنًا يضاهي ضرورة الوزن الشعري في الزيادة والنقصان والإبدال، وغير ذلك "(٤)

ويقول تعليقا على هذا الكلام :" هو كلام قوي نفيس، يؤيده ويوافقه الفصل الخاص الذي عقده له صاحب: "همع الهوامع" في الجزء الثاني تحت عنوان: "خاتمة" –ص١٥٨– بعد الباب الخاص بموضوع: "الضرائر". وكلامهما أعم وأشمل من كلام ابن جني حيث يقول: "الأمثال تجري مجرى المنظوم في تحمل الضرورة" (٥)

ومن العلماء من يسمي ضرائر النثر مناسبة ، مع الإقرار بوجودها ، لكن الذي يظهر أن السجع والأمثال من أخص أنواع النثر ، لما لهما من الخصائص ، لا سيما السجع وجرسه الموسيقي ، لكن إطلاق القول بالضرورة فيهما ، فيه نظر.

يقول محمد عيد في العلل المبيحة لصرف ما لا ينصرف : "

١– في النثر: لإرادة التناسب، وذلك أن تكون بعض الكلمات منونةوالأخرى غير منونة فتنون الأخيرة لتناسب ما جاءت معه من الكلمات المنونة ومن ذلك:

– جاء في القرآن: {إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلا وَأَغْلالاً وَسَعِيراً} فكلمة "سلاسل" ممنوعة من الصرف، وكلمة "أغلالا" مصروفة، وقد قرئت الآية بتنوين الكلمة الأولى لتناسب الثانية، وجاءت القراءة: "إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلًا وَأَغْلالاً وَسَعِيراً" **لقصد التناسب.**

٢– في الشعر: للضرورة، والمقصود بذلك ضرورة موسيقى الشعر ونغمه التي تتمثل في أوزانه وقوافيه، فإذا لم تستقم هذه الموسيقى إلا بتنوين الاسم الممنوع من الصرف، كانت تلك ضرورة تبيح للشعراء هذا التنوين، ومن ذلك قول امرئ القيس:

ويوم دخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فقالتْ: لَكَ الويْلاتُ إنكَ مُرْجِلِي

فكلمة "عنيزة" ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، وصرفت في البيت لضرورة الشعر.

منع صرف الأسماء المنصرفة:
كما أبيح للشاعر أن يصرف الممنوع من الصرف، يباح له أيضا العكس،وهو أن يمنع صرف الأسماء المنصرفة –وهي ضرورة موضع خلاف– لأن مجال الشعر ضيق بالوزن والقافية وعدد التفاعيل، فيباح له ما لا يباح لمن ينطق نثرا، ومن ذلك:
– قول ذي الإصبع العدواني يمدح عامر بن الطفيل بالطول وفراهة الجسم:
ومِمَّنْ ولَدوا عامـ رُ ذو الطّولِ وذو العرضِ
– قول الأخطل في أحد القادة الذين هزموا الخوارج:
طلب الأزَارِقَ بالكتائب إذ هوتْ بشبيب غائلةُ النفوس غدور
فالكلمتان "عامر، شبيب" في البيتين منعتا من الصرف –مع أنهما منصرفتان– لضرورة الشعر."[٦]
لكن الضرائر النثرية كانت من الندرة بمكان ،بحيث لم يوسع لها في الدرس والتناول ، وبعضهم خصها بالأمثال – كابن جني – ؛ لأنها تجري مُجرى الشعر ، وتتصل به بسبب.

ثانيا :–الشعر بين ضرورة التعبير وضرورة التقعيد:

يجد الشاعر من نفسه ضرورة ملحة على التعبير عن المعاني المعتملة بداخله والمتصاعدة تريد أن تخرج معبرةً عما يجول بتلك النفس الشاعرة من مشاعر وأحاسيس ، وفي الوقت ذاته يجد النظام اللغوي سدا مانعا يريد أن يُخضع كل ملفوظ سواء أكان نثرا أم شعرا إلى معياريته المستمدة من أصول اللغة ومبادئها .

وعند ذلك الصراع بين الضرورتين – ضرورة اللغة وضرورة النفس الشاعرة – ينفسح للشاعر مساحة من التجوز تسمح له بانتهاك القانون اللغوي العام والانحراف عنه .

إذن تتولد هذه الظاهرة نتيجة اتساع الأفق الشعوري للشاعر ، وضيق الأفق اللغوي بمعناه الواسع بحيث يقع التصادم بين القانون اللغوي الصارم ، وما

تحتمه التجربة الشعرية ، ونتيجة لهذا الصراع يحدث التمدد الشعوري – وما يحتمله من انحراف عن المستوى اللغوي – على حساب القاعدة العامة المطرد.

لكن هذه المساحة من التصرف التي تُمنح للشاعر ، لا تخوله أن ينحرف بالكلية عن اللغة ، فهو في ذلك الاضطرار موافق للغة في وجه من الوجوه ، ولا ينبغي له أن يأتي من اللغة ما لا تعرفه ولا تستسيغه ، ولو في بعض اللهجات والأساليب المهجورة فـ" الضرورة لا تجوز اللحن ".[٧]

وهذا ما عناه سيبويه بقوله :" يحاولون به وجها " –كما سيأتي مزيد بيان له– فالشاعر لا يرتكب مثل هذا التجوز إلا في حال اضطرار ، والتمانع اللغوي الصارم من إتاحة التعبير دون خرق لوزن الشعر وموسيقاه.

ثالثا : آفاق الضرورة وأبعادها :

قال ابن منظور : "لضرورة اسم لمصدر الاضطرار ، تقول : حملتنى الضرورة على كذا وكذا . وقد اضطر فلان إلى كذا وكذا ، بناؤه افتعل ، فجعلت التاء طاء لأن التاء لم يحسن لفظه مع الضاد . وقوله عز وجل :" **فمن اضطر غير باغ ولا عاد** "أي فمن ألجئ إلى أكل الميتة وما حرم وضيق عليه الأمر بالجوع ، وأصله من الضرر ، وهو **الضيق** " [٨]

فالكلمة في أصل اللغة تدل على الإلجاء وركوب ما لا يُرتكب اختيارا كقول بعض النحاة :" لا ضرورة تلجىء إليه."[٩] وهذا المعنى اللغوي يتساوق مع ما ذهب إليه ابن مالك من " أن الضرورة ما لا مندوحة للشاعر من فعله "، دون ما يكون له اختيار وانتقاء.

وعليه فما يكون للشاعر فيه اختيار ثم يعدل عنه إلى غيره ؛ فليس بضرورة عنده ، وهذا ما جعل ابن مالك يذهب إلى القول بالاختيار في بعض المسائل ، بدلًا من القول بالضرورة الشعرية ؛ إذ إنه رأى أن الشاعر بإمكانه أن يأتي بغيره ، لو أرد ومن ذلك قوله : "ووصل الألف واللام بفعل مضارع نحو قول الشاعر:

ما أنتَ بالحَكم الْتُرْضَى حكومَتُه ... ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَل

وكقول الآخر:

يقولُ الخَنا وأبْغَضُ العُجْم ناطقا ... إلى ربِّنا صوتُ الحمار اليُجَدَّع

وكذا قول الآخر:

ما كاليرُوحُ ويَغْدُو لاهِيًا مَرِحا ... مُشَمِّرًا يستديمُ الحزمَ ذو رَشَد

ومثله:

وليس اليُرَى للخِلِّ مثل الذي يرى ... له الخِلُّ أهلا أن يُعَدّ خليلا

.... وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن قائل الأول أن يقول:

ما أنت بالحكم المرضي حكومته

ولتمكن قائل الثاني من أن يقول:

إلى ربنا صوت الحمارِ يُجدع

ولتمكن الثالث من أن يقول: ما مَنْ يروح

ولتمكن الرابع من أن يقول: وما من يري

فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار."[١٠]

لكن جمعا من العلماء كثير ، لا يتقيدون بالمعنى اللغوي للضرورة ، كما فعل ابن مالك ، فهم يرون الضرورة الشعرية ، مخالفة للضرورة في معناها اللغوي ، وممن رأى هذا الرأي ، ورد على ابن مالك فيما ذهب إليه ، الأمام الشاطبي رحمه الله ، فقال ما ملخصه :

" أولًا : أن النحاة قد أجمعوا على عدم اعتبار هذا المنزع ، وعلى إهماله في النظر القياسي جملة ، ولو كان معتبرا لنبهوا عليه .

ثانيًا : أن الضرورة لا تعني عند النحويين أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذُكر ؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ... وإذا كان الأمر هكذا أدى إلى انتفاء الضرورة في الشعر ، وذلك خلاف الإجماع ، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما اقتضت ضرورة النطق بها في ذلك الموضع ، زيادة أو نقص أو غير ذلك ، في الوقت الذي قد ينتبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة .

ثالثًا : أنه قد يكون للمعنى الواحد أكثر من عبارة بحيث يلزم في إحداها ضرورة، ولكنها هي المطابقة لمقتضى الحال ، وهنا يرجع الشاعر إلى الضرورة ؛ لأن اعتناء العرب بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ ، وإذا تبين في موضع ما ، أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك ، فمن أية جهة يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال .

رابعًا : أن العرب قد تأبى الكلام القياسي ، لعارض زحاف فتستطيب المزاحف دون غيره ، أو بالعكس ؛ فتركب الضرورة لذلك [١١]

ويقول د/ رمضان عبدالتواب :" الضرورة الشعرية ، عند جمهور علماء العربية ، عبارة عن مخالفة المألوف من القواعد في الشعر ، سواءٌ أُلجئ الشاعر إلى ذلك بالوزن والقافية أم لم يُلجأ.

وهم بهذا التعريف ، يبعدون بالضرورة الشعرية ، عن معناها اللغوي وهو " الاضطرار "[١٢]

وعليه فقد أبانوا عن حقيقة رؤيتهم لها ، كما ردوا على ابن مالك في اشتراطه في فكرة الاضطرار بمعناه اللغوي في الضرورة الشعرية .

ومما يجدر ذكره ههنا ، أن العلماء اختلفوا في حقيقة نظر سيبويه إلى الضرورة ، ومنهم من قال رؤيته لها كرؤية الجمهور ، يُصار إليها ، وإن وجد الشاعر منها بدًّا ، ومنه من قال مذهبه فيه كمذهب ابن مالك ، وأن الشاعر لا يجوز له ظان يرتكبها ، ما لم يجد عنها مندوحة ، والسبب في هذا الاختلاف أن سيبويه ، لم يبين بيانًا واضحًا في كتابه يكشف حقيقة مذهبه ، اللهم إلا إشارات تنازعها العلماء في نسبته إلى أحد المذهبين في الضرورة .

لكن الراجح من القولين ، قول من قال إن مذهبه مذهب الجمهور ، يقول الدكتور / إبراهيم حسن : " لكن الذي نستطيع أن نقوله مطمئنين إلى أن مذهب سيبويه في الضرورة ، هو أن يقع في الشعر ما لا يقع في النثر مطلقا ، أي سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا ، والذي يؤيد هذا أمور ، أهمها :

١- تصدير حديث سيبويه عن الضرورة الشعرية بقوله :" اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام " ولم يقيد ذلك الجواز بما لا مندوحة للشاعر عنه .

٢- كثير من الشواهد التي أوردها سيبويه للضرائر الشعرية ، جاءت فيها رويات تخرجها عن الضرورة ،

٣- كثير من الشواهد التي ذكرها سيبويه في أقسام الضرورة المختلفة ، يمكن بقليل من التصرف إخراجها من حيز الضرورة دون كسر للوزن ، أو إخلال بالمعنى " أ.هـ [١٣]

وفي قول سيبويه :" اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام "[١٤]

وقوله : " وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا لأن هذا موضع جمل " [١٥]

إشارة إلى أن أن لغة الشعر ، تختص بنظام يخالف النظام النثري ، يسمح فيه ما لا يسمح في النثر ، وأنه مستوى له خصائصه ، وطبيعته المرنة ، التي تتقبل مثل هذه الظاهرة.

وترتكز الضرورة عند سيبويه على ثلاث ركائز :

١- الشبه ، يقول سيبويه :" وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله " [١٦]

٢- الرد إلى الأصل ، وفي ذلك يقول:" وقد يبلغون بالمعتل الأصل فيقولون :" راددا" في "رادّ " و"ضننوا " في " ضنُّوا " ، قال قعنب ابن أم صاحب :

مهلا أعاذل قد جرَّبت من خُلُقي إنِّي أجود لأقوامٍ وإن ضننوا [١٧]

٣- التماس وجوه الإعراب ، " وليس شيء يضطرون إليه ، إلا وهم يحاولون به وجها "

وفي هذا دلالة واضحة على أن الضرورة في نظر سيبويه ، لها ضوابط ، تربطها بالعربية ، ولا تسمح لها بالخروج عنها .

رابعا : حقيقة الضرورة :

ليست الضرورة المستجازة للشاعر سطوا على اللغة ، ولا سلطة مطلقة للشاعر يفعل بها ما يشاء ، بل هو محكوم بقانون اللغة ، التي أتاحت له أن يتحرر تحررًا محدودًا بأصولها ووجوهها ، ومقيد بضوابطها وقوانينها ، وليس معنى الضرورة ، أن ينسلخ الشاعر بالكلية من اللغة ، ويحدث فيها ما ليس منها . كما أنه لابد أن يكون للضرورة وجه يوافق به العربية. وقد سبق الكلام عن ركائز الضرورة عند سيبويه ، وهي أطر ضابطة وحاكمة لحالة الضرورة التي تعرض للشاعر .

يقول ابن السراج :" ضرورةُ الشاعر أَن يُضطرَّ الوزن إلى حذف أَو زيادة أَو تقديم أَو تأخير في غير موضعه وإبدال حرف أَو تغيير إعراب عن **وجهه على التأويل** أو تأنيث مذكر على التأويلِ وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له **ولا أن يزيد ما شاء بل لذلك أصول يعملُ عليها** ، فمنها ما يحسنُ أن يستعمل ويُقاس عليه ومنها ما جاء كالشاذِّ ولكنَّ الشاعرَ إذا فعل ذلك فلا بد من أَن يكون قد ضارعَ شيئاً بِشيء ولكنَّ التشبيهَ يخلتفُ فمنهُ قَريب ومنه بعيد"(١٨)

وإن كان سيبويه قد رأى أن الشاعر له أن يركب الضرورة الشعرية ، فإنه أكد كذلك على أن السالفين من الشعراء الذين ألجأتهم الضرورة إلى مخالفة النظام العام للغة ، لم تكن مخالفتُهم ، تطويحًا بمعايير اللغة بالكلية ، بل كانوا يحاولون موافقة اللغة من وجوه أخرى ، يقول سيبويه :" "وليس شئ يضُطَرّون إليه إلا وهمْ **يحاوِلون به وجها** وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا " (١٩)

وقد عقب عليها ابن جني بقوله: "وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه، نعم، ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك فتستضيء به، وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه" (٢٠)

ومعنى عبارة سيبويه: أن الضرورة الشعرية مع كونها رخصة للشاعر ينبغي أن يكون لها وجه تُخرج عليه؛ إذ ليس كونها رخصة أن يستعملها الشاعر من غير قيود ولا حدود، فإنه إن تجاوز القيود والحدود عُدَّ خارجًا عن سنن العربية،

بعيدًا عن طرقها، ولذلك نرى سيبويه يذكر مثلًا في باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر: أن الكاف من حروف الجر المختصة بجر الظاهر، ولا يُجر بها الضمير، ثم ذكر آخر الباب أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف يعني: أدخلوا الكاف على الضمير تشبيهًا لها بلفظ مثل؛ لأنها في معناها، فيجرونها على القياس، واستشهد على هذا بقول العجاج:

وأم أوعال كها أو أقربام قال: "ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: ما أنتَ كِي، وكَي خطأ من قِبَل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة" انتهى. ومعنى هذا أن الشاعر إذا اضطر، فأدخل الكاف على ياء المتكلم أجراها على ما يقتضيه القياس، فكسر الكاف لمناسبة الياء، وليس له أن يتحرر من قيود العربية فيفتح الكاف قبل ياء المتكلم مثلًا بحجة الاضطرار، إذ لو فعل ذلك ما وجد وجهًا صحيحًا يحمل عليه هذه الضرورة.[٢١]

وهكذا للضرورة الشعرية عند سيبويه وغيره من النحويين حدود تنتهي إليها، وغاية تقف عندها، ومقاييس يلتزم الشعراء بها، ولا يتجاوزونها، وذلك لأن الضرورة الشعرية مخالفة لسنن الكلام المنثور، خارجة عن قوانينه بما للشعر من سمات متميزة وطبيعة متفردة تجعله خليقًا بأن يتخفف من كثير من قيود الكلام المنثور، لكنه مع ذلك أحد نوعي التعبير اللغوي، فينبغي أن تتصل بين النوعين الأسباب، وأن تمتد بينهما الوشائج. ولذلك فالمتتبع لضرائر الكتاب يجد أن لكل ضرورة وجهًا تُحمل به على صحيح الكلام

وهذا التأطير من سيبويه ، لنهج الضرائر ، سار إليه العلماء وعولوا عليه ، فكان تأكيدهم على أن الضرائر وليدة اللغة ونابتة فيها ، وإن خالفت قانونها العام .

يقول أبو البقاء العكبري :" اعلم أن ضرورة إقامة الوزن تدعو إلى جوازِ ما تمهّد في القواعد الكلية خلافُه ولذلك جاز للشاعر زيادةُ كلماتٍ يُقوِّم بها الوزن وحذف شيء ليُصَحَّحَ كما قال لبيد من – الكامل – (... درسَ الْمَنا بمتالعٍ فأبانِ)

يريد المنازل وقال العجاج من – الرجز – (... قواطناً مكَّةَ من وُرْقِ الحَمِي)

..... واعلم أنَّ معظمَ ما يجوزُ في ضرورةِ الشعر يَرْجعُ إلى أصلٍ قد رَجَحَ عليه أصلٌ آخر فالشَّاعر يحاولُ ذلك الأصلَ المتروكَ عند الضرورةِ "[٢٢]

كما يفهم منه أن من الضرورات ما يحسن ويقاس عليه ومنها ما يقبح ولا يقاس عليه .

خامسا : أنواع الضرائر :

تكلم العلماء عن أنواع الضرائر ، التي يلجأ الشاعر إلى ارتكابها ، وقسموها قسمين ، تندرج تحتهما، أنواع ، فهناك تقسيم من حيث العدد ، وآخر من حيث الحسن والقبح .

١- : الضرائر من حيث العدد :

فمن العلماء من عدها سبعة كأبى بكر بن السراج (٣١٦هـ) "يقول ابن السراج: ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن إلى حذف أو زيادة، أو تقديم أو تأخير فى غير موضعه، و إبدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل "[٢٣]

ومنهم من عدها تسعة كأبى سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) :" وضرورةُ الشعر على تسعةِ أوجه وهى: الزيادة والنقصان والحذف والتقديم والتأخير والإبدال، وتغيير وجهٍ من الإعراب إلى وجهٍ آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث " [٢٤]

ومنهم من عدَّها خمسة كابن عصفور (٦٦٩هـ) :" اعلم أنها منحصرة في: الزيادة، والنقص، والتقديم والتأخير، والبدل " [٢٥]

ومنهم من قسمها تقسيما ثلاثيا ، فحصرها في الحذف والتغيير والزيادة ، كما فعل شعبان الآثاري (٨٢٨هـ) فقال في منظومته " كفاية الغلام في إعراب الكلام " :

ضروة الشاعر تمحو ما وجب على الذي يتبع أوزان العرب
وهي ثلاث فاغنم الإفادة الحذف والتغيير والزيادة [٢٦]

ثم هم قسموا كل نوع إلى أنواع ما يندرج تحته ، وذكوا شواهده ، وأصل القاعدة التي خالفها الشاعر – كما سيأتي في الأمثلة الموضحة إن شاء الله.

أمثلة لأنواع الضرائر :

٢- **ضرورات الزيادة:**

(١) تنوين ما لا ينصرف، مثل:

ويومَ دخلتُ الخدرَ خدرَ عنيزةٍ ** فقالت: لك الويلاتُ إنكَ مُرْجِلِيْ

والأصل (خِدْرَ عُنَيْزَةَ) لكنه صرف للضرورة.

(٢) تنوين المنادى المبنيّ، مثل:

سلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها ** وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ

والأصل (يا مَطَرُ) لكنه نوَّن للضرورة .

(٣) مد المقصور، مثل:

سيغنيني الذي أغناك عني ** فلا فقرٌ يدوم ولا غِناءُ

والأصل (ولا غنى) لكنه مدَّ للضرورة.

(٤) إشباع الحركة فينشأ عنها حرف مد من جنسها، مثل:

تنفيْ يداها الحصى في كلِّ هاجرةٍ ** نَفْيَ الدنانيرِ تَنْقَادُ الصيارِيفِ

والأصل (الصيارف) لكنه أشبع للضرورة.

٣- **ضرورات النقص:**

(١) قصر الممدود، مثل:

لابدَّ من صَنْعَا وإن طال السَّفَرْ ** وإنْ تَحَنَّى كلُّ عودٍ ودَبِرْ

والأصل (صَنْعَاءَ) لكنه قَصَرَ للضرورة.

(٢) ترخيم غير المنادى مما يصلح للنداء، مثل:

لَنِعْمَ الفتى تعشو إلى ضوء نارِهِ ** طَرِيفُ بْنُ مَالٍ ليلة الجوع والخصرْ

والأصل (مَالِكٍ) لكنه رخَّم للضرورة.

(٣) ترك تنوين المنصرف، مثل:

وما كان حِصْنٌ ولا حابسٌ ** يفوقانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

والأصل (مِرْدَاسًا) لكنه ترك التنوين للضرورة.

(٤) تخفيف المشدد في القوافي، مثل:

فلا وأبيكِ ابْنَةَ العامريِّ ** لا يدَّعيْ القومُ أنِّي أَفِرْ

والأصل (أَفِرّ) لكنه خفف للضرورة.

٤- ضرورات التغيير:

(١) قطع همزة الوصل، مثل:

ألا لا أرى إِثْنَيْنِ أحسنَ شيمةً ** على حَدَثَانِ الدهرِ منِّي ومِنْ جُمْلِ

والأصل (اثْنَيْنِ) لكنه قَطَعَ للضرورة.

(٢) وصل همزة القطع، مثل:

يَا ابَا المُغيرةِ رُبَّ أمرٍ معضلٍ ** فرَّجْتُه بالمكر منِّي والدها

والأصل (يَا أبَا) لكنه وَصَلَ للضرورة.

(١) فك المدغم، مثل:

الحمدُ للهِ العليِّ الأجْلَلِ ** أنتَ مليكُ الناسِ ربًّا فاقْبَلِ

والأصل (الأجَلّ) لكنه فَكَّ للضرورة.

(٢) تقديم المعطوف، مثل:

ألا يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ ** عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

والأصل (عليكِ السلامُ ورحمةُ اللهِ) لكنه قَدَّم المعطوفَ للضرورة.

ويتضح من ذلك أن الضرورة تتعلق باللفظة في تركيبها ، بالزيادة فيها ، أو النقص منها ، كما تتعلق بالدلالة ، بالتقديم والتأخير ، وتتعلق أيضا بالتصرف في وجوه الإعراب.

سادسا : الضرائر من حيث الحسنُ والقبحُ :

كان للعلماء نظرة للضرائر تنم عن تيقظهم ، وامتلائهم بروح اللغة ومنطقها ؛ يدل على تقسيمهم للضرائر إلى حسنة وقبيحة ، فليس كل ما ألجأت إليه الضرورات يكون حسنا ، بل منه القبيح المسترذل ، الذي تمجُّه النفس وتأباه .

وضربوا لكلا النوعين أمثلة ؛ ليرى كل راكب للضرورة مدبَّ الطريق قبل أن يسلكه ، وفي تصنيف الضرورة إلى حسنة وقبيحة ، تحذير وتنبيه ؛ حتى لا تنزلق فيها الأقدام ، فيجلوها أصلا باسكتثارهم منها .

يقول السيوطي رحمه الله (٩١١هـ) :" ينقسم الحكم النحوي أيضًا إلى رخصة وغيرها [وغيره].
والرخصة: ما جاز استعماله لضرورة الشعر ويتفاوت حسنًا وقبحا.

وقد يلحق بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالزدواج.
فالضرورة الحسنة: ما لا يستهجن ، ولا تستوحش منه النفس ، كصرف ما لاينصرف ، وقصر الجمع الممدود ، ومد الجمع المقصور.
وأسهل الضرورات: تسكين عين (فعلة) في الجمع بالألف والتاء حيث يجب الإتباع كقوله:
فتستريح النفس من زفراتها
والضرورة المستقبحة: ما تستوحش منه النفس ، كالأسماء المعدولة وما أدى إلى التباس جمع بجمع ، كرد مطاعم إلى مطاعيم ، أو عكسه فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام
قال حازم في (منهاج البلغاء):
" وأشد ما تستوحش منه النفس تنوين (أفعل من) "
قال: وأقبح ضرائر: الزيادة المؤدية لما ليس أصلا في كلامهم ، كقوله:
من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور
أي أنظر.
أو الزيادة المؤدية لما يقل في الكلام ، كقوله:
طأطأت شيمالي
أراد: شمالي.
وكذلك يستقبح النقص المجحف كقول لبيد:
درس المنا بمتالع فأبان
أراد المنازل.
وكذلك العدول عن صيغة لأخرى كقول الحطيئة:
جدلاء محكمة من نسج سلام
أراد سليمان." (٢٧)
على أن من العلماء ، من تقبل الضرائر ، ورأها ميزة ، وقدرة ونبوغ ووو...فهاهو ابن جني يقول :" فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها وانخراق الأصول بها فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دلَّ من وجه على جوره وتعسفه فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه

وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته . بل مثلُه في ذلك عندي مثل مُجرى الجمُوح بلا لجام ووارد الحرب الضرُوس حاسرا من غير احتشام . فهو وإن كان ملوما في عُنفه وتهالكه فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر في سلاحه أو أعصم بلجام جواده لكان أقرب إلى النجاة وأبعد عن الملحاة لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحامُ مثله إدلالا بقوة طبعه ودلالة على شهامة نفسه . ومثله سواءً ما يحكى عن بعض الأجواد أنه قال : أَيرى البخلاء أننا لا نجد بأموالنا ما يجدون بأموالهم لكنا نرى أن في الثناء بإنفاقها عوضا من حفظها (بإمساكها) . ونحو منه قولهم : تجوع الحُرة ولا تأكل بثديها وقول الآخر :

(لا خير في طمَع يُدنى إلى طَبعَ ... وغُفَّة من قِوام العيش تكفينى)[٢٨]

فابن جني ينظر إلى الضرورة على أنها ميزة في الشاعر ، ودليل قوته واقتداره ، وتمكنه من لغته وشاعريته . لكن إحسان الظن به أن يحمل قوله ذلك على الضرائر الحسنة .

سابعا : انعكاسات الضرائر على الدرس النحوي

كان للضرائر مردودٌ على النحو العربي بمعناه العام ، وامتدت آثارها إلى الدراسة والدارسين ، فمن ذلك أنها آثارت المعارك بين النحاة عن مدى حجيتها في بعض الشواهد ، كما أنها فتحت أبوابا من الخلاف والمناظرات والتأويلات وتمحل وجوه الإعراب بين المدارس النحوية .

١-ومن أعظم آثارها أنها علامة فارقة بين أكبر مدرستين نحويتين ، هما مدرستا البصرة و الكوفة ، لأن كل واحدة منهما اختلاف نظرها في تناول أفراد هذه الضرائر ، خاصة في باب القياس.

" ولم تقف المسألة عند حد الاتساع فى الرواية ، بل امتدت إلى الاتساع فى القياس ، وضبط القواعد النحوية، ذلك أن البصريين اشترطوا فى الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء، وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى، وبحيث يمكن أن تُستنتج منها القاعدة

المطردة. وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطا دقيقا، بحيث أصبحت علما واضح المعالم بيِّن الحدود والفصول. وجعلهم ذلك يرفضون ما شذ على قواعدهم ومقاييسهم لسبب طبيعى، وهو ما ينبغى للقواعد في العلوم من اطرادها وبسط سلطانها على الجزئيات المختلفة المندرجة فيها" (٢٩)

فالقواعد لابد أن تتسم بسمة الشيوع والاطراد ، وهذا ما جعل البصريين ، يتوخون الحذر في القياس ، فلا يقيسون على ما شذَّ ، أو ندر ، أو جاء ضرورة ، على عكس الكوفيين الذين فتحوا باب القياس على مصرعيه ، ليدخل إلى النحو منه الشاذَّ والنادر وما أوجبته الضرورة الشعرية ، فيصبح قاعدة يقاس عليها.

"وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمى المحكم موقفا يدل على نقص فهمهم لما ينبغى للقواعد العلمية من سلامة واطراد، إذ اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التى سمعوها على ألسنة الفصحاء، مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم ومما نعتوه بالخطأ والغلط. ولم يكتفوا بذلك، فقد حاولوا أن يقيسوا عليها وقاسوا كثيرا، مما أحدث اختلاطا وتشويشا فى نحوهم، لما أدخلوه على القواعد الكلية العامة من قواعد فرعية قد تنقضها نقضا، مع ما يؤول إليه ذلك من خلل فى القواعد وخلل فى الأذهان، بحيث لا تستطيع فهم ذلك إلا بأن يُعكَس عليها مرارا وتكرارا؛ لاختلاط القواعد وتضاربها، وأحس ذلك القدماء فى وضوح فقالوا: "لو سمع الكوفيون بيتا واحدافيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا، وبوبوا عليه"وقالوا: "عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظا في شعر، أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلا". (٣٠)

فكثير مما قاست عليه مدرسة الكوفة ، كان أشعارًا وقعت فيه الضرورة الشعرية ، ومن ثَمَّ ، لم تقم بها الحجة المؤسسة للقواعدة المطردة .

فـ" القياس على النماذج المتواترة ، أي : الواردة لنا بأكثر من طريقة هو منهج للوصول إلى اللغة وعلى هذا رفعوا الفاعل ونصبوا المفعول ، وإن لم يكونوا سمعوا كل فاعل وكل مفعول " (٣١)

ومما تجدر الإشارة إليه أنه " ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يؤتى به على السعة والاختيار، فإذا اطمأنت النفس إلى بناء القواعد على الصنف الثاني ففي جعل الضرورة الشعرية قانوناً عاماً للكلام نثره ونظمه الخطأ كل الخطأ:

ادعى بعضهم جواز الرفع: بـ"لم" مستشهداً بقول قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد

فإذا فرضنا أن الشاعر قال "يأتيك" ولم يقل مثلاً "يبلغْك"، يكون قد ارتكب ضرورة شعرية قبيحة، **ولا يجوز البتة أن تبنى قاعدة على الضرورات** " (٣٢)

ويقول محمد عيد في معرض حديثه عن العطف على التوهم :" ومن العجب أن يتوهم ويتخيل ما لا وجود له، ويبنى **عليه آثاراً**. وهذا أمر يجب الفرار منه – كما قلنا –؛ لما فيه من البعد، والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية، لا خير فيها. فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء **إليه** وجب **أن نقتصر عليه فى الوارد**، ونحصر أمره فى المسموع من تلك الأساليب، دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة والقياس، إذ لا **ضرورة** تلجئنا إلى محاكاته "

فالقياس على الضرورات والشذوذات ، يقلب قانون اللغة ، ويستبيح فيها ما لا تستجيزه ، ويؤدي إلى التضارب والاضطراب في قواعدها ، وهو أمر مستقبح .

هذا ، مع الأخذ في الاعتبار أن منها قبيحا كل القبح ، وأن كثيرا منها كان يمثل بدايات التجربة الشعرية للشاعر قبل أن تستوي ملكته الشعرية ، وقبل امتلاكه لناصية اللغة وأساليب العرب في الشعر .

يقول أبو هلال العسكري في الضرورة :" وإنما استعملها القدماء ؛ لعدم علمهم بقباحتها ؛ ولأن بعضهم كان **صاحبَ بداية** ، **والبداية مَزلَّة** ، وما كان أيضا تُنقد عليهم أشعارُهم ، ولو قد نُقدت ، وبُهرج منها المعيب ، كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة ، ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب ، لتجنبوها " (٣٣)

وهذا ما جعل جمهور النحاة يقتصرون على ما ورد في لغة العرب متحرجين ومانعين من قياس على ما لم يسمع إلا نادرا ، لأن من قاس على النادر والشاذ

وما ألجأت إليه الضرورة الشعرية ؛ فقد أدخل في العربية ما لا يستسيغه قانونها العام ، ولا تفطن إليه السليقة العربية العامة .

يقول عباس حسن " وقد وردت جموع مخالفة لبعض الشروط السالفة؛ **فلا نقيس عليها**؛ لأنها لغة نادرة؛ أو قليلة لبعض العرب، أو دفعت إليها **ضرورة شعرية**"(٣٤)

٢- ومن آثار الضرائر ، أنها شغلت النحاة على مرِّ العصور بالبحث والتفتيش ، عن التأويلات ووجوه الإعراب التي توافق الضرائر بها العربية ، ثم التشاغل بإثبات صحة هذها التأويلات ،والرد على المخالف لها ، وحشد الأدلة لتأييدها.

ولو قالوا " هى ضرورة " لكان يكفيهم

وكان تأويلهم يهدف إلى " محاولة إرجاع النصوص التى لم تتوفر فيها شروط الصحة نحويًا إلى مواقف تتسم بالسلامة النحوية، أو بتعبير آخر هو: صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد فى قوالب هذه القواعد" (٣٥)

يقول د/ رمضان عبدالتواب ، مبينا حال النحاة وجتهادهم ، في حمل الضرورة على صحيح اللغة ، والتكلف في ذلك – يقول : " فإذا وجدوا في شعر شاعر خروجا عن المألوف فى القواعد ، راحوا يلتمسون له المعاذير والحيل ، ويتكلفون في التأويل والتخريج ما لا يحتمل "(٣٦)

وقد كان انطلاقهم نحو تأويل الضرائر مستندا إلى قول سيبويه "وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا "

فدأب البحثُ للضرائر في العربية عن وجوه ، ترفع عنها وصمة المخالفة ، حتى بلغت حدًّا واسعا من التكلف ، وربما لجأ البعض إلى تغيير الرواية بالكلية ؛ إذا أعجزته الحيل في حمله على إحدى وجوه العربية

فقدد روي عن الأصمعي أنه قال :" قرأت على خلف شعر جرير، فلما بلغت قوله:

فيا لك يومًا خيره قبل شره ...تغيب واشيه وأقصى عاذله

فقال: ويله! وما ينفعه خير يؤول إلى شر؟ قلت له: هكذا قرأته على أبى عمرو. فقال لى: صدقت وكذا قاله جرير، وكان قليل التنقيح، مشرد الألفاظ، وما كان أبو عمرو ليقرئك إلا كما سمع. فقلت: فكيف كان يجب أن يقول؟

قال: الأجود له لو قال: فيا لك يومًا خيره دون شرِّه. فاروه هكذا فقد كانت الرواة قديمًا تصلح من أشعار القدماء، فقلت: لا أرويه بعد هذا إلا هكذا [٣٧]

وفي الحقيقة أيضا لم يكن تأويل النحاة مختصا بما ورد في زمان الاحتجاج اللغوي من أشعار الضرورة ، بل امتد إلى إلى الأشعار التي لو سلمت ، لما كانت حجة في اللغة

كاعتذارهم عن قول أبى فراس :

أقول وقد ناحت بقربي حمامة ... أيا جارتا لو تشعرين بحالي

معاذ الهوى ما ذقت طارقة النّوى ...ولا خطرت منك الهموم ببالي

أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا ...تعالي أقاسمك الهموم تعالي

حيث كسر (اللام) من فعل الأمر (تعالي) مراعاة للقافية ، وقد اعتذر عنه بعضهم بأنه وافق فيها لهجة من لهجات العرب .

وهكذا ، كان للضرائر هذه التداعيات التي على الرغم من نتائجها السلبية ، كان لها أبعاد يجابية ، وقد ألقت من هذه النتائج بظلالها على الدرس النحوي .

الخاتمة

تعرض البحث للضرائر وموقف العلماء منها ، واختصاصها بالمنظوم دون المنثور من الكلام ؛ لطبيعة اللغة الشعرية وخصائصها ، ، التي تلجئ الشعراء إلى ارتكاب ما لا يُرتكب في سعة الكلام . وتولد الضرورة بين ضرورتي ، التعبير الشعري ، والتقعيد النحوي.

ثم تعرض لأنواع الضرائر ، وتقسيم العلماء لها ، تقسيمًا عدديًا ،وتقسيم يرجع لما تشتمل عليه من حُسن أو قبح.

وتعرض أيضا لحقيقة مفهومها عند جمهور العلماء، خلافًا لابن مالك ، وحقيقة مذهب سيبويه في الضرائر –واختلاف العلماء في رؤيته له ، فمنهم من رأه كمذهب الجمهور ، ومنهم من جعل مذهبه ، كمذهب ابن مالك ، من أن الشاعر لا يصير إلى الضرورة إلا إذا لم يجد مندوحة عنها.

كما تعرض لأثر الضرائر في التناول النحوي العربي ، وما آثارته الضرائر من قضايا نحوية .

وعلى الرغم من أن الضرائر قد أثارت المعارك بين النحاة ، واستطاعت أن توزع الدارسين إلى مدارس متنوعة على اختلاف قناعتهم بالشواهد على الظواهر اللغوية ، إلا أنه قد كان من محاسن الضرائر أنها حفظت القواعد من التمزق ، فالقول بها يضمن للقاعدة الاطراد ، وما جاء على خلافها ، فهو خلاف الأصل اللغوي ؛ لأنه ضرورة .

والضرائر وإن كانت مستندة إلى لهجات عربية ، فلا ينبغي أن يغيب عن الأذهان ، أن كثيرا من اللهجات العربية أهمل ، ولم يدخل في التقعيد ، لأنه مخالف للغة الأدبية المشتركة للعرب.

وعلى الرغم من كونها فتحت باب التأويل والبحث؛ لالتماس وجوه عربية ، التي تُحمل عليها الضرائر – الرغم من ذلك فلا يسعنا ، أن ننكر أن التأويلات قد أظهرت براعة العقلية العربية ، وتعمقها في فقه اللغة وأسرارها ، وقدرتها على البحث عن الوجوه الإعرابية ، كما أنها أظهرت مرونة العربية ، واتساع أساليبها وتعبيراتها .

–وما من شك أيضا في كونها أثرت الحياة الفكرية النحوية ، بما آثارته من خلاف بين النحويين ، في مسائل القياس ، والتأويل ، والبحث عن اللعل ومناقشتها لأستجلاءالوجوه الصحيحة ، والأخذ والرد للشواهد.

لكن الحقيقة العلمية تحتم أن تبقى الضرائر في مكانها الصحيح ، من التسمح للشعراء والتجاوز لهم عما حملتهم الضرورةُ الشعرية عليه ، من دون أن تجعل أصلا ، أو يُتكلف في حملها على وجوه من العربية لا تحتملها ، لتوجه الطاقات العلمية إلى ما يكون أكثر نفعا وخدمة لهذه اللغة الشريفة .

لا سيما وقد وُجد لبعض الضرائر شواهدُ قليلة ، وإرجاعها إلى كونها ضرورة ، لا يقاس عليها ، ولا تُرتكب إلا في مثلها أولى من عدِّها ظاهرة لغوية تُستنبط منها قاعدة ، ولا تعارض بها القواعد المطردة .

وانتهى إلى النتائج الآتية :

النتائج :

أثمر البحث عن النتائج الآتية :

١– اكتشف علماؤنا الفرق بين خصائص اللغة النثرية ، واللغة الشاعرية ، وما تميزت به كل منهما ، وما تبيحه ، وما تحظره.

٢– أتاحت العربية في المستوى الشعري ، للشاعر أن يتصرف بعض التصرف الذي يجنبه التصادم بقانون النثر المعياري ، بشرط أن لا يخرج عن النظام العربي إلى الخطإ واللحن.

٣– أن الضرائر ظواهر لغوية ، لها ظلالها الإيجابية والسلبية على الدرس النحوي بمعناه العام .

٤– أن العربية أشدُّ اهتماما بالمعنى وجماله ؛ لذلك سمحت للشاعر بخرق القانون العام أحيانا ؛ لتحقيق الهدف الأسمى ، وهو المعنى ، في أجمل صوره التعبيرية .

٥– أن العلماء لم يفتحوا باب الضرائر على مصرعيه ؛ إذ أجازوه بشرط موافقة وجوه العربية ، وتقسيمهم الضرائر إلى حسنة وقبيحة .

٦- أن الضرورة الشعرية عند جمهور العلماء - خلافا لابن مالك - لا تتطابق مع الضرورة في معناها اللغوي.

٧- اختلاف العلماء في أنواع الضرائر ، فمنهم من قسَّمها قسمة ثُساعية ، ومنهم من قسمها قسمة سُباعية ، ومنهم من قسمها قسمة خماسية ، ومن من قسمها قسمة ثلاثية.

٨- ارتكاز الضرورة عند سيبويه على ثلاث ركائز ، الشبه ، الرد إلى الأصل ، التماس وجوه الإعراب.

٩- أثر الضرائر في مدرستي البصرة والكوفة ، وما أثارته بينهما من قضايا القياس والتعليل والتأويل .

الهوامش

(*) لأن هناك تسمحا أيضا وقع في النثر لا سيما الأمثال كما ذهب إليه ابن جني لكنه لم يكن بالقدر نفسه كما وكيفا كالوارد في الشعر العربي.

(١) شرح المفصل للزمخشري / دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان / لأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م /ج٢/صـ٢٨٢

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك / الشيخ الفوزان /دار المسلم / ج ١ صـ٨٤

(٣) ضرائر الشع لابن عصفور – دار الأندلس ط٢/ صـ١٣

(٤) النحو الوافي / عباس حسن / دار المعارف /ط ١٥ – ج/٤صـ٢٧١

(٥) النحو الوافي صـ٢٧١

(٦) النحو المصفى/محمد عيد / مكتبة الشباب

(٧) المقتضب للمبرد – ط / المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٦٨/ ج١/صـ٢٥٠

(٨) لسان العرب / ابن منظور /مادة ضرر

(٩) حاشية الخضري على ابن عقيل

(١٠) شرح تسهيل الفوائد / محمد بن عبد الله، ابن مالك / هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان / ط لأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ج١/صـ٢٠١

(١١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية / للشاطبي ج٢/ صـ٥٧

(١٢) فصول في فقه العربية / رمضان عبدالتواب / مكتبةالخانجي ص١٦٣

(١٣) سيبويه والضرورة الشعرية – جامعة الأزهر – ط.الأولى١٤٠٣ صـ٤١

(١٤) - الكتاب الهيئة المصرية للكتاب / تحقيق عبدالسلام هارون /١٩٧٧ ج١/ صـ٢٦ /

(١٥) الكتاب ج١/ صـ٣٢

(١٦) الكتاب ج/١/ صـ١٨٢

(١٧) الكتاب ج١/صـ٢٩

(١٨) الأصول في النحو/أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي/ مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨/ج٣/صـ٤٣٥

(١٩) الكتاب صـ٣٢

(٢٠) الخصائص / أبي الفتح عثمان بن جني / عالم الكتب - بيروت/ج١/صـ٥٤

(٢١) أصول النحو – منشورات جامعة المدينة العالمية / كود المادة (GARB5363))

(٢٢) اللباب في علل البناء والإعراب/ أبو البقاء العكبري/دار الفكر - دمشق/ الطبعة الأولى ، ١٩٩٥/ غازي مختار طليمات ج٢/صـ٩٦

(٢٣) الأصول في النحو لابن السراج صـ١٥٧/ مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٨ج٣/صـ٤٣٥

(٢٤) ضرورة الشعر / لأبي سعيد السيرافي / تحقيق د/ رمضان عبدالتواب / دار النهضة العربية / ط أولى ١٩٨٥صـ٣٤

(٢٥) ضرائر الشعر لابن عصفور دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط.الأولى، ١٩٨٠ م صـ١٧

[٢٦] منظومة كفاية الغلام في إعراب الكلام / لأبي سعيد شعبان بن محمد الآثاري

[٢٧] الاقتراح في أصول النحو وجدله / جلال الدين السيوطي / دار القلم، دمشق / ط.الأولى ١٩٨٩صـ٥١

[٢٨] الخصائص – لابن جني –دار الكتب المصرية ط٢صـ٣٩٢

[٢٩] المدراس النحوية / شوقي ضيف / دار المعرف /صـ١٦٠

[٣٠] المدارس النحوية صـ١٦١

[٣١] فقه اللغة /عبده الراجحي / دار الصحابة صـ١٩٤

[٣٢] الموجز في قواعد اللغة العربية - سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني دار الفكر - بيروت /ط ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م /ج١/صـ٧

[٣٣] كتاب الصناعتين الكتابة والشعر / لأبي هلال العسكري / المكتبة العصرية – بيروت - ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م /صـ١٥٠

[٣٤] النحو الوافي / عباس حسن /دار المعارف / ط١٥

[٣٥] الحذف والتقدير؛ لعلي أبو المكارم، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٩٦٤م /صـ٢٠٠

[٣٦] فصول في فقه العربية – رمضان عبد التواب صـ١٦٤

[٣٧] ديوان جرير "٤٨٠"، المرزباني، الموشح "١٢٥"، بروكلمن "١/ ٦٥."

المصادر

١- شرح المفصل للزمخشري / دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان / لأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٢- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك / الشيخ الفوزان /دار المسلم

٣- ضرائر الشع لابن عصفور – دار الأندلس ط٢

٤- النحو الوافي / عباس حسن / دار المعارف /ط ١٥

٥- النحو المصفى/محمد عيد / مكتبة الشباب

٦- المقتضب للمبرد – ط / المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٦٨

٧- لسان العرب / ابن منظور

٨- شرح تسهيل الفوائد / محمد بن عبد الله، ابن مالك / هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان / ط لأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)

٩- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية / للشاطبي

١٠-فصول في فقه العربية / رمضان عبدالتواب / مكتبةالخانجي

١١- سيبويه والضرورة الشعرية – جامعة الأزهر – ط.الأولى١٤٠٣

١٢ – الكتاب الهيئة المصرية للكتاب / تحقيق عبدالسلام هارون /١٩٧٧

١٣- الأصول في النحو/أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي/ مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨

١٤- الخصائص / أبي الفتح عثمان بن جني / عالم الكتب – بيروت

١٥- أصول النحو – منشورات جامعة المدينة العالمية / كود المادة (GARB5363))- ١٦-اللباب في علل البناء والإعراب/ أبو البقاء العكبرى/دار الفكر – دمشق/ الطبعة الأولى ، ١٩٩٥/ غازي مختار طليمات
١٧- الأصول في النحو لابن السراج صـ١٥٧/ مؤسسة الرسالة – بيروت ١٩٨٨م
١٨- ضرورة الشعر / لأبي سعيد السيرافي / تحقيق د/ رمضان عبدالتواب / دار النهضة العربية / ط أولى ١٩٨٥م
١٩- ضرائر الشعر لابن عصفور دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط.الأولى، ١٩٨٠ م
٢٠- منظومة كفاية الغلام في إعراب الكلام / لأبي سعيد شعبان بن محمد الآثاري
٢١- الاقتراح في أصول النحو وجدله / جلال الدين السيوطي / دار القلم، دمشق / ط.الأولى ١٩٨٩م
٢٢- المدراس النحوية / شوقي ضيف / دار المعرف
٢٣- فقه اللغة /عبده الراجحي / دار الصحابة / الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩
٢٤- الموجز في قواعد اللغة العربية – سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني دار الفكر – بيروت /ط ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م
٢٥- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر / لأبي هلال العسكري / المكتبة العصرية – بيروت – ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م
٢٦- النحو الوافى / عباس حسن /دار المعارف
٢٧- الحذف والتقدير؛ لعلي أبو المكارم، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٩٦٤م
٢٨- ديوان جرير "٤٨٠"، المرزباني، الموشح "١٢٥"، بروكلمن "١/ ٦٥."